مدى معرفة العاملين مع الطلاب ذوي الإعاقة بقوانين وتشريعات التربية الخاصة

How well people with disabilities know about special education laws and legislation

إعـداد

إبراهيم بن علي الذوادي

المحاضر بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام - المملكة العربية السعودية

Doi: 10.33850/jasht.2020.101202

استلام البحث : 2 / 5 /2020 قبول النشر: 3 / 6 / 2020

المستخلص:

إن الأفراد والمجتمعات بحاجة إلى قوانين وتشريعات تنظم حياتهم وتضبط العلاقات فيما بينهم. وإن الأنظمة والتشريعات التي تنظم التربية الخاصة تعتبر أكثر دقة وأكثر تعقيدا من قوانين التعليم العام نظر إلى تنوع فئاتها وكثرة احتياجاتها لذلك تعطي بعض الدول المزيد من الاهتمام لهذه الفئة. يهدف هذا البحث للتعرف على مدى معرفة العاملين مع ذوي الإعاقة بالقوانين والتشريعات ذات العلاقة بالتربية الخاصة والتزامهم بتطبيقها. حيث إنه يستهدف عددا من المعلمين والمشرفين العاملين مع ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية. وقد خلص البحث إلا أن المعلمين والمشرفين لم يكن لديهم برامج تأهيلية في القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالتربية الخاصة. كما أن النتائج أوضحت بجلاء أن معظم العاملين في التربية الخاصة يرون أنهم ليسوا متمكنين من أنظمة وتشريعات التربية الخاصة مع أن البعض منهم لديه خبرة في المجال تفوق السبع سنوات.

الكلمات المفتاحية: الدليل التنظيمي، القواعد المنظمة ، المشرفين ، المعلمين

Abstract:

Individuals and societies need legislation that regulate their lives and control relations between them. legislations that regulate special education are more accurate and complex than the laws of public education, given the diversity of their classes and the large number of their needs. Therefore, some countries give more attention to these students. This article aims to identify the extent to which teachers who work with disabilities have knowledge of laws and legislation related to special education and their commitment to implementing. This study targets several teachers and supervisors who

work with students with disabilities in the Kingdom of Saudi Arabia. The research concluded, however, that teachers and supervisors are not have qualification programs in laws and regulations related to special education. The results also clearly showed that even though some of them have experience in the field more than seven years, most workers in special education showed that they are not proficient in the legislation of special education.

Key words: legislation, special education, laws, knowledge

مقدمة :

إن الأفراد والمجتمعات بحاجة إلى قوانين وتشريعات تنظم حياتهم وتضبط العلاقات فيما بينهم. ويمكن القول إن المجتمعات الأكثر نضجا هي التي لديها تشريعات أكثر وضوحا وأفراد أكثر التزاما. ولا شك أن كل جهة أو منظمة تحتاج إلى تشريعات وأنظمة تتوافق مع متطلبات أفرادها واحتياجاتهم. إن ميادين التربية والتعليم في معظم البلدان تزخر بالكثير من الأنظمة والقوانين التي تساهم في صناعة أجيالها وفق ضوابط محددة يلتزم فيها جميع المشاركين في العملية التعليمية. إن الأنظمة والتشريعات التي تنظم التربية الخاصة تعتبر أكثر دقة وأكثر تعقيدا من قوانين التعليم العام نظر إلى تنوع فئاتها وكثرة احتياجاتها لذلك تعطي بعض الدول المزيد من الاهتمام لهذه الفئة. فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر التربية الخاصة من أعلى أولويات قسم التربية والتعليم (Hammel، 2009). ومن جهة أخرى، فإن أنظمة التربية الخاصة في الدول العربية تعتمد على جهود كل دولة بشكل خاص في هذا المجال ونظرتها للأفراد ذوي الإعاقة. لكن هناك دول مثل المملكة العربية السعودية تقدمت على غيرها وبذلت جهودا واضحة في سبيل الارتقاء بالخدمات التي تقدم للأفراد ذوي الإعاقة؛ فمثلا يعتبر الدليل التنظيمي للتربية الخاصة (2016) (الإصدار الأول - ص 8) "توفير بيئة تعليمية داعمة للطالب ذوي الإعاقة من خلال أقل البيئات تقييدا"، من أهداف الأساسية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة.

من خلال هذا البحث سيتم التركيز على معرفة العاملين في ميدان التربية الخاصة بالمملكة بالقوانين والتشريعات المنظمة لهذا المجال والتزامهم بتطبيقها من وجهة نظرهم. ولا شك أن قانون (IDEA) التي صدرت أول نسخة منه في الولايات المتحدة الأمريكية عام (1990) يعتبر أساسا في القوانين والتشريعات العالمية ذات العلاقة بالتربية الخاصة. وقد انبثقت كثير من المبادئ والممارسات من هذا القانون والتي ما زالت تطبق حتى يومنا هذا مثل أحقية ومجانية التعليم لجميع الطلاب ذوي الإعاقة.

مشكلة البحث:

إن العمل في ميدان التربية الخاصة يحتاج إلى جهود حثيثة وعمل دؤوب وتعاون مستمر بين جميع العاملين لتقديم برامج تربوية ذات جودة عالية تتوافق مع قدرات واحتياجات الطلاب

ذوي الإعاقة. وقد أشار الذوادي والعنزي (2019) إلى أن هناك ضعف واضح في ميدان التربية الخاصة بالمملكة، يتمثل في ضعف الكفايات المهنية للعاملين وعدم وضوح الأدوار خصوصا فيما يتعلق بالعمل الجماعي. إن ضعف الكفايات المعرفية والمهارية لدى العاملين مع ذوي الإعاقة يؤدي بشكل واضح إلى ضعف في جودة البرامج التربوية وقصور في تلبية الاحتياجات الهامة لهؤلاء الطلاب. من هذا المنطلق؛ اهتم هذا البحث بأحد الجوانب المعرفية المهمة للعاملين مع ذوي الإعاقة وهي القوانين والتشريعات المنظمة لبرامج التربية الخاصة من حيث إن لها دور كبير في رفع مستوى البرامج التربوية المقدمة وتحقيق الأهداف المطلوبة من تلك البرامج والمساهمة في زيادة التنسيق والتعاون بين العاملين في الميدان.

أهداف البحث:

1.التعرف على مدى معرفة العاملين في مجال التربية الخاصة بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالمجال.

2.التعرف على مدى التزام العاملين في مجال التربية الخاصة بتطبيق القوانين المنظمة لبرامج التربية الخاصة في الميدان التربوي.

أسئلة البحث:

1.ما مدى معرفة العاملين في ميدان التربية الخاصة بالقوانين والتشريعات ذات العلاقة بتنظيم برامج التربية الخاصة بالمملكة؟

2.ما مدى التزام العاملين في برامج التربية الخاصة بتطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بذوي الإعاقة؟

أهمية البحث:

يمكن أن تستفيد الإدارات التعليمية من هذا البحث من خلال:

1.الإلمام بمدى معرفة العاملين في الميدان التربوي بالأنظمة والتشريعات وهل هناك حاجة لدورات تأهيلية وتدريبية لهم لزيادة الوعي لديهم أو لشرح الأنظمة وتطبيقاتها.

2.مدى تطبيق تلك الأنظمة على أرض الواقع وهل هناك حاجة ملحة لإعادة صياغتها أو النظر في صلاحيتها من عدمه.

3- يمكن أن يستخدم هذا البحث كمحفز لإدارات التدريب والتطوير لتأهيل المعلمين وتمكينهم من معرفة وتطبيق قوانين وتشريعات التربية الخاصة بالطريقة المناسبة.

مصطلحات البحث:

الطلاب ذوي الإعاقة:

" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلل من إمكانية تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من نفس المرحلة العمرية" (العثمان وآخرون، 2017)

العاملين في مجال التربية الخاصة: المعلمين والمشرفين العاملين في مجال التدريس والإشراف على برامج الطلاب ذوي الإعاقة بمحافظة الأحساء.

قوانين وتشريعات التربية الخاصة:

-القواعد المنظمة لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية (2000).

- الدليل التنظيمي للتربية الخاصة (وزارة التعليم،2016)

حدود البحث:

الحدود الموضوعية:

يركز هذا البحث على موضوع محدد من مواضيع التربية الخاصة المتعددة، وهو موضوع أنظمة وتشريعات التربية الخاصة، حيث سيكون مدار هذا البحث حول هذا الموضوع دون التشعب في المواضيع المختلفة للتربية الخاصة مثل أساليب التدريس أو القياس والتشخيص وإنما جميع الأنشطة الثقافية والمعرفية أو التطبيقية ذات العلاقة بالدليل التنظيمي للتربية الخاصة

الحدود الزمانية:

تم إعداد هذا البحث وتطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (2018)

الحدود المكانية:

تم توزيع الاستبانة في محافظة الأحساء بالمملكة العربية السعودية، حيث إن العينة تتألف من المشرفين والمعلمين في برامج التربية الخاصة.

الإطار النظري:

هناك الكثير من الدول والمجتمعات الحديثة التي أسست نظاما يحمي حقوق ذوي الإعاقة ويدعم الأنظمة والمؤسسات التي تقوم على شؤونهم وتلبي احتياجاتهم. وقد أشار أبونيان (2014) أنه ومع وجود تلك القوانين في كثير من دول العالم التي تتناول حقوق الأفراد الذين لديهم إعاقات؛ إلا أنها تتصف بالعمومية وليست مسنودة بنظام قضائي دقيق يمكن الرجوع إليه لضمان الحقوق، ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك تقدم على مستوى الدول العربية في مجال خدمات التربية الخاصة إلا أنها مازالت تواجه بعض التحديات التي تقف عائقا أمام التطور السريع والعمل الدؤوب. وقد ذكر الحديدي والخطيب (2003) أن المسؤوليات الغامضة والمتناقضة، وعدم كفاية التركيز على تحسين آداء الطلبة وكذلك العمل الورقي الهائل؛ من أبرز التحديات التي تواجه ميدان التربية الخاصة. إلا أن المملكة العربية السعودية قد قطعت شوطا كبير في مجال خدمات ذوي الإعاقة، حيث صدر في عام

(2016)، الدليل التنظيمي للتربية الخاصة الذي تضمن معظم الأحكام والأنظمة التي تتألف منها القواعد المنظمة لمعاهد وبرامج التربية الخاصة مع بعض الإضافات والتوسعات في ضوابط الدمج واستخدام التقنية المساعدة، وذلك نتيجة لما شهدته خدمات

التربية الخاصة من توسع كبير في السنوات الأخيرة. ومن أبرز العناصر التي يتضمنها الدليل هي: بيئة التعلم، التشخيص والتقويم، حقوق وواجبات الوالدين والأسرة، وكذلك التعليم الفردي، وفيما يلي تفصيلاتها:

1.بيئة التعلم:

إن المدرسة العادية هي البيئة الطبيعية من النواحي التربوية والاجتماعية والنفسية للتلاميذ ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة، كما يمكن تقديم خدمات التربية الخاصة عبر الأنماط الأخرى وفقا لنوع ودرجة العوق والاحتياجات الفردية للتلميذ.

2.التشخيص والتقويم:

أكد الدليل التنظيمي على استخدام أدوات التشخيص المناسبة للأطفال ويجب أن تشمل المقاييس الرسمية وغير الرسمية، كما يجب عدم الاكتفاء بنتائج مقياس واحد عند تحديد أهلية التلميذ لخدمات التربية الخاصة وأن تتم عمليات القياس من قبل فريق متعدد التخصصات، ومن المهم أيضا جمع المعلومات من مصادر متعددة.

3.حقوق وواجبات الوالدين والأسرة:

نصت القواعد المتعلقة بحقوق وواجبات الوالدين على الآتي:

أولا: الموافقة الخطية لولي الأمر بإجراء أي عملية تشخيص؛ تعتبر شرط أساسي للبدأ في التشخيص ما لم يتجاهل ولي الأمر الإشعار الرسمي أو عدم رده خلال أسبوعين من تاريخ الاستلام.

ثانيا: مشاركة الأسرة أمر مطلوب في جميع مراحل تقييم وتطبيق الخطة التربوية الفردية.

4.التدريس التعليم الفردي:

من الواجب على المؤسسة التربوية إعداد خطة تربوية فردية لكل تلميذ من ذوي الإعاقة مهما كان نوع وزمان ومكان الخطة المطلوبة. (أبونيان، 2014)

وذكر العثمان وبن راجح والمحزمة والعصيمي والقحطاني (2017) أن آخر إصدار لنظام رعاية حقوق ذوي الإعاقة في المملكة والذي صدر بتاريخ (2000) يشمل التعريفات الهامة التي ترتكز عليها خدمات التربية الخاصة وهي:

"الأفراد ذوي الإعاقة": كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلل من إمكانية تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من غير ذوي الإعاقة.

الإعاقة: هي الإصابة بواحدة أو أكثر من الإعاقات الآتية: الإعاقة البصرية، الإعاقة السمعية، الإعاقة العقلية، الإعاقة الجسمية والحركية، صعوبات التعلم، اضطرابات النطق والكلام، الاضطرابات السلوكية والانفعالية، التوحد، الإعاقات المزدوجة والمتعددة، وغيرها من الإعاقات التي تتطلب رعاية خاصة" (ص290).

ومن المواد الهامة في نظام رعاية حقوق الأفراد ذوي الإعاقة أن الدولة تكفل حقوقهم في

تقديم خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال التربية الخاصة والتي تقدم عن طريق الكثير من المجالات ومنها:
1. المجالات التعليمية والتربوية: حيث تشتمل على تقديم الخدمات التعليمية في مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم العام بالإضافة إلى التعليم الفني والتعليم العالي بما يتناسب مع احتياجات ذوي الإعاقة وقدراتهم، مع التقويم المستمر في الخدمات المقدمة والمناهج في هذا المجال.
2. المجالات الصحية: ومنها:
أ. تقديم الخدمات الوقائية وكذلك الخدمات العلاجية والتأهيلية والتي تتضمن الإرشاد الوراثي الوقائي، واتخاذ التحصينات اللازمة كما تشمل إجراء الفحوصات والتحليلات المخبرية المختلفة.
ب. متابعة حالات الأطفال الذين يولدون وهم أكثر عرضة للإصابة بالإعاقة، وتسجيلهم، وإبلاغ ذلك للجهات المختصة.
ج. تدريب أسر ذوي الإعاقة على كيفية رعايتهم والعناية بهم.
كما تشمل خدمات التربية الخاصة، الخدمات التدريبية والتأهيلية بما يتفق مع نوع الإعاقة ودرجتها ومتطلبات سوق العمل ويشمل ذلك توفير مراكز التأهيل المهني والاجتماعي وتأمين الوسائل التدريبية اللازمة (العثمان وآخرون، 2017).

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى موضوع معرفة المعلمين لقوانين التربية الخاصة والتزامهم بها ودورها في تقديم خدمات التربية الخاصة. ومن المهم جدا أن يدرك المعلمين قوانين وأنظمة التربية الخاصة حيث إن له انعكاسات على تطبيقاتهم التربوية في الميدان، فمثلا: يقوم المعلم بالالتزام بالقانون الذي يتحدث عن دور المعلم في عملية التشخيص والتدريس وماهي الواجبات المتحتم عليه الالتزام بها. كذلك يدرك المعلم من خلال الأنظمة شروط إقامة البرنامج التربوي للطالب والظروف المناسبة له حتى يتم من خلال ذلك تطوير العملية التعليمية وتحقيق أهدافها فيما ينصب مصلحة الطالب والمعلم. ذكر بعض الباحثين دور المعرفة القانونية للمعلمين في دعم استخدام الوسائل المناسبة مع المتعلمين.

دراسة (سميث) و (ديتريش)، (2015) **Smith and Dieterich**:
هدفت إلى تقديم نظرة عامة حول القضايا النظامية ذات العلاقة بتقديم البرامج التقنية المناسبة للطلاب ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى مراجعة لبعض التشريعات وتقديم بعض المقترحات. وخلصت الدراسة أن المعلمين العاملين مع الأفراد ذوي الإعاقة والذين لديهم الإدراك والفهم الكامل لأنظمة وقوانين التربية الخاصة يمكنهم تقديم البرامج المناسبة التي تلبي احتياجات أولئك الطلاب.

دراسة (هوبس)، (**Hopps** (2002:
هدفت إلى المقارنة بين معلمي التعليم العام ومعلمي التربية الخاصة في مستوى المعرفة

بقوانين التربية الخاصة وسياسات الدمج؛ خلص الباحث إلى أن معلمي التربية الخاصة بحكم تخصصهم لديهم معرفة قانونية أكثر من معلمي التعليم العام. وقد تم تطبيق هذه الدراسة على أكثر من (450) معلم تعليم عام وتربية خاصة حيث استخدم الباحث الأسلوب المختلط في تصميم البحث واتبع منهج المقارنة السببية في تطبيق الدراسة.

دراسة (بروكشير)، (**Brookshire (2002:**

فقد ألمح في الدراسة التي قام بتطبيقها على (300) معلم تعليم عام وتربية خاصة لجميع المراحل مستخدما أسلوب البحث المختلط؛ أن الوعي بقوانين وأنظمة التربية الخاصة لا يمكن إدراكه أو الحصول عليه من خلال طول خبرة العمل مع ذوي الإعاقة أو أن يكون أحد المعلمين لديه ابن من ذوي الإعاقة، مستشهدا بنتائج الدراسة التي قام بتطبيقها على أهمية تدريب العاملين من خلال الدورات والمحاضرات عن قوانين التربية الخاصة وهي الوسيلة الهامة لرفع مستوى إدراكهم ومعرفتهم بتلك القوانين.

ولا شك أن لمدراء المدارس والمشرفين على برامج التربية الخاصة أهمية كبيرة في معرفتهم بقوانين التربية الخاصة أثناء برامج تأهيلهم للعمل الإداري (Overturf،2007).

دراسة (أوفرتراف)، (2007) **Overturf:**

التي هدفت إلى تحديد مستوى المعرفة للتربية الخاصة بين معلمي التربية الخاصة الخريجين حديثا والتي طبقها على (122) خريج تربية خاصة باستخدام المنهج المختلط. خلصت إلى أن معظم أفراد العينة لم يتم تخصيص مادة خاصة لهم خلال برنامج الدراسة عن قانون التربية الخاصة.

دراسة (سينج) (**Singh،2015:**)

التي أجراها على (77) من الإداريين التربويين والتي هدفت إلى التعرف على الخلفية القانونية للتربية الخاصة بين الإداريين التربويين باستخدام المنهج الكمي؛ حيث وجد أن هناك علاقة إيجابية بين المستوى التربوي للإداريين وسنوات الخبرة والوضع الوظيفي وبين خلفياتهم المعرفية عن قوانين التربية الخاصة.

دراسة (لوست)، (**Lust** (2005:

التي أجراها باستخدام المنهج المختلط على أكثر من (500) مدرسة في كافة المراحل لاكتشاف العلاقة بين التدريبات التي يتلقاها مديري المدارس في مجالات التربية الخاصة وخلفياتهم المعرفية في قوانين وقضايا التربية الخاصة؛ أن أكثر من (70) % من مدراء المدارس المشمولين بالدراسة لم يحصلوا على المعلومات المطلوبة عن قضايا وأنظمة التربية الخاصة خلال برامج تهيئة المدراء، وأن معظمهم يرون أن الضعف المعرفي في قانون التربية الخاصة يمكن علاجه من خلال برامج التعلم المستمر لمدراء المدارس.

دراسة هنكر **Hincker (2001)**

طبق دراسة باستخدام المنهج الكيفي على (6) من مدراء المدارس للتحقق من أثر إعادة فاعلية قانون الأفراد ذوي الإعاقة (IDEA)؛ حيث وجد أن هناك تطور في الإشراف التعليمي ودمج أكثر للتربية الخاصة مع التعليم العام كما أن هناك تغير في التركيز على جميع الأطفال وليس الأطفال الذين تم التعرف عليهم أنهم من ذوي الإعاقة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من الواضح من خلال الاستعراض لبعض الدراسات ذات العلاقة بقوانين وتشريعات التربية الخاصة، أن هناك أثر إيجابي واضح على ممارسات المعلمين ذوي الخبرة الكافية في قانون التربية الخاصة. كما أن معرفة مشرفي برامج التربية الخاصة بالقوانين والأنظمة له دور مهم في الجانب الإداري والتنظيمي أثناء إدارتهم لبرامج التربية الخاصة في المنشآت التعليمية. حيث هدفت دراسة (سينج،2015) أن هناك علاقة إيجابية بين المستوى التربوي والوظيفي للإداريين وبين معرفتهم بتشريعات وأنظمة التربية الخاصة. كما أشارت دراسة (بروكشير،2002) إلى أهمية تدريب العاملين من خلال الدورات والمحاضرات عن قوانين التربية الخاصة لرفع مستوى إدراكهم ومعرفتهم بها.

ومن خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على مدى وعي العاملين في مجال التربية الخاصة بالمملكة بالأنظمة والقوانين والتشريعات المنظمة لهذا المجال وانعكاس ذلك على ممارساتهم وتطبيقاتهم التربوية والإدارية في الميدان.

منهج البحث:

يقوم الباحث باستخدام المنهج المختلط للقيام بهذا البحث من خلال أسلوب البحث الوصفي حيث يعتمد هذا الأسلوب على دراسة ظاهرة أو مشكلة واقعة حاليا دون التدخل فيها أو التأثير عليها، ويهتم الباحث بوصف المشكلة أو الظاهرة وصفا دقيقا ويعبر عنها من خلال البيانات بطريقة كمية وكيفية (نشوان والزعانين، 2015).

أداة البحث:

1.الاستبيان: حيث تم توزيع استبيان إلكتروني يحتوي على محورين موجهة للعاملين في مجال التربية الخاصة تختبر المستجيبين عن مدى معرفتهم بالأنظمة وهل هناك التزام بتطبيقها وهل يتم تأهيلهم للإلمام بها. تم عرض الاستبانة على أحد أعضاء هيئة التدريس والمحكمين في مجال الدراسة وتم مراعاة الملاحظات في تصميم الاستبانة وتعديل الفقرات.

عينة البحث:

تم اختيار عينة قصدية غير عشوائية من مجتمع البحث. حيث تعتبر العينة القصدية من العينات العشوائية التي يقوم الباحث من خلالها باختيار أفراد العينة عن طريق الصدفة أو من غير ترتيب مسبق (النوح، 2004)

تم توزيع الاستبيان على (72) معلم تربية خاصة من محافظة الأحساء و (12) مشرف.

(41%) من هؤلاء لديهم خبرة في ميدان التربية الخاصة أكثر من عشر سنوات. أما (44%) منهم فكانت خبرتهم بين سبع إلى عشر سنوات. أما البقية فكانت خبرتهم أقل من خمس سنوات.

إجراءات البحث:

تم توزيع الاستبيان على العينة والذي يتضمن أربعة أسئلة إلكترونية تحوي معظمها ثلاث خيارات مع سؤال إضافي للمشرفين فقط. وكانت الأسئلة كالتالي:

السؤال الأول:

هل قمت بحضور دورات أو محاضرات عن أنظمة وقوانين التربية الخاصة بالمملكة؟

الخيارات: - نعم - لا

السؤال الثاني:

إذا كانت الإجابة بنعم؛ فكم عدد مرات حضورك للمحاضرات أو الدورات؟

الخيارات: - مرة واحدة أو أكثر - خمس مرات أو أكثر - عشر مرات أو أكثر.

السؤال الثالث: ما هو تقييمك لمستوى إدراكك بأنظمة وقوانين التربية الخاصة بالمملكة؟

الخيارات: - ضعيف -متوسط - متمكن

السؤال الرابع: ما هو تقييمك لمستوى التزامك بتطبيقات أنظمة وقوانين التربية الخاصة في مدرستك؟

الخيارات: - ضعيف -متوسط - متمكن

السؤال الخامس: للمشرفين فقط. ما هو تقييمك لمستوى التزام العاملين في الميدان- ممن تقوم بالإشراف عليهم- بأنظمة وقوانين التربية الخاصة في مدارسهم؟

الخيارات: - ضعيف -متوسط - متمكن

جمع البيانات:

تم توزيع الاستبيان على (88) فرد من أفراد المجتمع المستهدف، تم رصد (5) استجابات خاطئة، وبالتالي فإن عدد الاستجابات الصحيحة: (83) استجابة. كانت نتائج الاستبانة حسب الجدول التالي:

أولا: المعلومات الأساسية للمستجيبين:

المهنة	عدد الاستجابات	عدد سنوات الخبرة	عدد الاستجابات
معلم تربية خاصة	**72 (80%)**	خمس سنوات أو أقل	**11(12%)**
مشرف تربية خاصة	**12 (13%)**	من سبعة إلى عشر سنوات	**40 (44%)**

		أكثر من عشر سنوات	**38 (42%)**

ثانيا: استجابات أسئلة الاستبيان الرئيسية

السؤال /الفقرة	1	2	3
الأول	42 (47%)	47 (52%)	
الثاني	22 (51%)	13(30%)	8 (18%)
الثالث	22 (24%)	50 (56%)	17 (19%)
الرابع	10 (11%)	53 (59%)	26 (29%)
الخامس #	4 (40%)	6 (50%)	2 (10%)

النتائج:

السؤال الأول: عدد الذين سبق لهم حضور دورات أو محاضرات عن أنظمة التربية الخاصة (47.2%) فقط. (52%) تقريبا لم يحضروا دورات أو محاضرات عن قوانين التربية الخاصة..

السؤال الثاني: (53%) منهم حضروا دورة أو محاضرة واحدة فقط. (28 %) حضروا خمس دورات أو محاضرات. (18%) منهم حضروا عشر محاضرات أو أكثر.

السؤال الثالث: (55%) من المستجيبين يرى أن إدراكه لأنظمة وقوانين التربية الخاصة متوسط. (19%) منهم يرى أنه متمكن، (25%) يرى أنه ضعيف. السؤال الرابع: أما الالتزام بالتطبيق فيرى (58%) منهم أن التزامهم متوسط. وكانت نسبة من يرى أن التزامه بالتطبيق متمكن فكانت (29%). وبالطبع (12%) منهم يرى أن التزامه بالتطبيق ضعيف.

السؤال الخامس: وهو الموجه للمشرفين فقط فيرى (64%) منهم أن العاملين تحت إشرافهم من المعلمين لديهم التزام متوسط بتطبيق الأنظمة في الميدان التربوي. لكن (28%) منهم يرى أن التزامهم ضعيف و (8%) فقط يرى أن التزامهم متمكن.

مناقشة النتائج:

يتضح من استجابات السؤال الأول أن معظم العاملين في مجال التربية الخاصة بمحافظ الأحساء لم يحضروا أي دورات أو برامج تؤهلهم لمعرفة وتطبيق أنظمة وقوانين التربية الخاصة في مدارسهم. وهذا يدل على وجود ضعف في تأهيل المتخصصين أو عدم اهتمام بالتأهيل في هذا الجانب، وهذا ينطبق مع بعض الدراسات التي تم استعراضها مسبقا في هذا البحث حيث أشار أوفرتراف (2007) في دراسته أن معظم أفراد العينة لم يتم تخصيص مادة خاصة لهم خلال برنامج الدراسة عن قانون التربية الخاصة. كما يظهر لنا من خلال

استجابات السؤال الثاني وهو الموجه لمن حضروا تلك البرامج فقط أن معظمهم حضر برنامج واحد فقط عن أنظمة وقوانين التربية الخاصة مع أن ما يقارب نصف إجمالي المستجيبين تقريبا لديهم خبرة عملية تفوق السبع سنوات، ومع ذلك لم يتم حضور سوى برنامج واحد لرفع مستوى إدراكهم في قوانين التربية الخاصة. وهذا يجعل العاملين في مجال التربية الخاصة أقل تأهيلا لممارسة مهامهم من الناحية القانونية حيث ذكر لوست (2005) أن معظم مدراء برامج التربية الخاصة يرون أن الضعف المعرفي في قانون التربية الخاصة يمكن علاجه من خلال برامج التعلم المستمر لمدراء المدارس. أما السؤال الثالث: فأكثر من نصف المستجيبين يرون أن لديهم إدراك متوسط بقوانين وتشريعات التربية الخاصة، وهذا مؤشر جيد من المفترض أن ينعكس على ممارساتهم التربوية في المدارس مع الطلاب ومع أولياء أمورهم. أما السؤال الرابع: يوضح فيه المستجيبون أن معظمهم لديه التزام متوسط في تطبيق الأنظمة والقوانين أي ليس التزام كامل، لكن الملفت أن (29%) من المستجيبين كان يرى أنه متمكن في الالتزام بأنظمة وقوانين التربية الخاصة، مع أن المشرفين الذين استجابوا للسؤال التالي كانوا يرون أن (8%) فقط من العاملين تحت إشرافهم لديهم التزام متمكن بالأنظمة والقوانين.

الخاتمة والتوصيات:

تهدف الدراسة إلى التحقق من مدى معرفة والتزام العاملين في ميدان التربية الخاصة بالقوانين والتشريعات ذات العلاقة بالتربية الخاصة في المملكة. حيث تم التعريف في بداية البحث بأنظمة وقوانين التربية الخاصة بالمملكة والتي وردت في وثيقة القواعد المنظمة لمعاهد وبرامج التربية الخاصة التي صدرت (2000)، والتي أكد على معظمها وفصل فيها أكثر الدليل التنظيمي للتربية الخاصة (2016) بعد ذلك تم استعراض بعض الدراسات التي ناقشت الموضوع نفسه والتي اتفقت على ضرورة التأهيل الجيد والمستمر للعاملين في مجال التربية الخاصة وتمكينهم من القوانين المنظمة للمجال. كما بينت تلك الدراسات الأثر الإيجابي على الآداء الوظيفي للعاملين المتمكنين لأنظمة وتشريعات التربية الخاصة. وقد بينت نتائج الاستبيان الذي تم استخدامه كأداة رئيسية لهذا البحث؛ أن معظم العاملين في التربية الخاصة بمحافظة الأحساء لم يكن لديهم برامج تأهيلية في القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالتربية الخاصة. كما أن النتائج أوضحت بجلاء أن معظم العاملين في التربية الخاصة يرون أنهم ليسوا متمكنين من أنظمة وتشريعات التربية الخاصة مع أن البعض منهم لديه خبرة في المجال تفوق السبع سنوات. إن الوعي بقوانين وأنظمة التربية الخاصة لا يمكن إدراكه أو الحصول عليه من خلال طول خبرة العمل مع ذوي الإعاقة أو أن يكون أحد المعلمين لديه ابن من ذوي الإعاقة؛ بل من خلال الدورات والمحاضرات عن قوانين التربية الخاصة وهي الوسيلة الهامة لرفع مستوى إدراكهم ومعرفتهم بتلك القوانين (بروكشير، 2002).

التوصيات:

-هناك حاجة ملحة لزيادة عدد البرامج التأهيلية في أنظمة التربية الخاصة لتمكين العاملين من الآداء المطلوب والحصول على النتائج المتوقعة، حيث يوجد علاقة إيجابية بين المستوى التربوي للإداريين وسنوات الخبرة والوضع الوظيفي وبين خلفياتهم المعرفية عن قوانين التربية الخاصة (سينج، 2015).

- أن تكون هناك برامج تأهيلية دورية توضح للمتخصص في مجال التربية الخاصة أهم التغيرات والإضافات التي طرأت على أنظمة التربية الخاصة.

- أن تقوم الهيئات والمؤسسات التعليمية بإصدار الأدلة الواضحة والموجهة للمتخصصين في مجال التربية الخاصة والتي تسهل عليهم فهم الأنظمة والالتزام بها على نحو متمكن.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

أبونيان، إ. ب. س. (2014). دور القانون في ضمان جودة خدمات التربية الخاصة والخدمات المساندة: أمريكا نموذجا، وبعض الأمثلة العالمية. مجلة التربية الخاصة والتأهيل - مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل - مصر، مج 1, ع 4، **1**

الخطيب، جمال والحديدي، منى. (2003). قضايا معاصرة في التربية الخاصة. عمان: أكاديمية التربية الخاصة

الدليل التنظيمي للتربية الخاصة (وزارة التعليم،2016) -الإصدار الأول- من:
https://departments.moe.gov.sa/EducationAgency/RelatedDepartments/boySpecial Education/Documents/Procedural%20Manual.pdf

الذوادي، إبراهيم بن علي. (2019). ممارسة العمل الجماعي والاستشاري وفريق العمل في ميدان التربية الخاصة. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة.179 ,

العثمان، إبراهيم وراجح، محمد والمحزمة، محمد والعصيمي، فهد والقحطاني، سيف. (2017). القوانين والتشريعات في التربية الخاصة. الرياض: دار الزهراء.

نشوان، تيسير محمود والزعانين، جمال عبدربه. (2015). دليل البحث التربوي. غزة: مكتبة سمير منصور.

النوح، مساعد بن عبد الله. (2004). مبادئ البحث التربوي. الرياض: مكتبة الرشد.

Brookshire, R. O., Jr. (2002). Selected teachers' perceptions of special education laws (Order No. 3049563). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (305559393). Retrieved from https://search.proquest.com/docview/305559393?accountid=142908

DIETERICH, C. A., & SMITH, K. J. (2015). The Impact of Special\

Education Law on Career and Technical Education. American Secondary Education, 43(3),60 72.

Hammel, C. A. (2009). Faculty knowledge of disability law and its relationship to attitude, education and experience (Order No. 3383886). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global: Health & Medicine; ProQuest Dissertations & Theses Global: Social Sciences; Psychology Database. (304894930). Retrieved from https://search.proquest.com/docview/304894930?accountid=142908

Hincker, C. L. (2001). The impact of the reauthorized individuals with disabilities education act on selected functions of directors of special education (Order No. 3001610). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global: Social Sciences. (231604361). Retrieved from https://search.proquest.com/docview/231604361?accountid=142908

Hopps, N. W. (2002). A comparison of special and regular education teachers' knowledge of laws and *policies on inclusion (Order No. 3219938). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (305436347). Retrieved from https://search.proquest.com/docview/305436347?accountid=142908

Lust, C. J. (2005). Principal preparation, knowledge, and understanding of special education as a social justice issue (Order No. 3233915). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (304986910). Retrieved from https://search.proquest.com/docview/304986910?accountid=142908

Overturf, W. J. (2007). Knowledge of special education law among individuals recently licensed as principals in Wisconsin (Order No. 3278149). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (304704645). Retrieved from https://search.proquest.com/docview/304704645?accountid=142908

Singh, S. (2015). Knowledge of special education law among administrators in a southern California special education local plan area (Order No. 3685704). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (1664843416). Retrieved from https://search.proquest.com/docview/1664843416?accountid=14290